العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2021 م)

The causal relationship between thepublic budget deficit and external debt in sudan 1990-2021

د. معتز آدم عبدالرحيم محمد*

د. عادل عبد الله آدم محمد**

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990–2021م). تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان، وافترضت الدراسة وجود علاقة سببية وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (عجز الموازنة، والدين الخارجي) استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي واستخدمت أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (E–views)، توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية تتجه من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة العامة وتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتوصي الدراسة بأن الديون الخارجية يجب أن توجه في مجال المشروعات الإنتاجية حتى تساهم في تخفيض عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الدين الخارجي، العلاقة السببية.

* استاذ مشارك – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة غرب.

** أستاذ مشارك – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة زالنجي.

Abstract

The study aimed to analyze the causal relationship between the budget deficit and the external debt in Sudan during the period 1990-2016.the problem of the study was the question: is there a causal relationship between the budget deficit and external debt in Sudan during 1990-2016, the study assumed the existence of a causal relationship and long – term equilibrium relationship between the study variables (budget deficit and external debt) the study used the descriptive analytical approach, the statistical approach and the econometric approach to analyze the date and test hypotheses using the E-views program. external debt to the budget deficit, and there is a long –term relationship and equilibrium relationship between the variables of the study, and the most important recommendations that the study reached ,the external debt should be directed to productive projects in order to contribute to reducing the budget deficit.

Keyword - budget deficit , external debt , causal relationship.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

1- المقــدمة:-

يعتبر عجز الموازنة والدين الخارجي من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر كثيرا على مجريات الحياة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، ويعتبر الدين الخارجي أحد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لتسببه في كثير من الانحرافات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي، وذلك للأعباء التي يخلفها الدين من الفوائد والجزاءات المترتبة على عدم سداده وعدم توجيهه لتمويل المشروعات الإنتاجية، مسببا عجزا في الموازنة العامة.

والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من تراكم الديون الخارجية منذ منتصف السبعينات التي فاقت مستوى الاستدامة وفق المعايير والمؤشرات الدولية لاستدامة الدين مما أثر كثيرا على الأوضاع الاقتصادية، ولضرورة معرفة العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان جاءت هذه الدراسة متضمنة الفترة من (1990-2021) والتي شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والتي تستدعي تسليط الضوء عليها.

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ولكن العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان يوجد بها قصور وتحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة لمعرفة اتجاه العلاقة وحجم الأثر بينهما، لذا نبعت مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

- هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990-2021) ؟
- هل توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات ؟
- ما هو حجم الأثر الكمي لهذه العلاقة ؟.

2- فرضيات الدراسة:

– توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.

– توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وعلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في السودان خلال فترة الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وقياس الأثر الكمي بينهما بالتطبيق على نماذج السببية لجرانجر ونماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية، كما تأتي أهمية الدراسة من سد النقص في المكتبات في مجالات العلاقات السببية ونماذج الانحدار الذاتي، ومساعدة الباحثين والمهتمين في معرفة تطبيق النماذج الحديثة، كما تساعد هذه الدراسة متخذي القرار من المؤسسات بالتنبؤ بقيم متغيرات الدراسة ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

دراسة التطورات الاقتصادية لعجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.

تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان.

قياس الأثر الكمي الذي تسببه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض تطور كل من عجز الموازنة والدين الخارجي، والمنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه

العلاقة بينهما باستخدام اختبار جرانجر للسببية وتحديد حجم الأثر الكمي خلال الفترة (1990- 2021م).تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والدراسات السابقة والتقارير الشهرية والإحصاءات السنوية من وزارة المالية وبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

الحدود الزمنية: 1990- 2021م.

الحدود المكانية: السودان.

هيكل الدراسة: تماشيا مع أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة محاور، يتناول المحور الأول الإطار النظري والذي يتناول عجز الموازنة والدين الخارجي والعلاقة بينهما، ويستعرض المحور الثاني تطور عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان،والمحور الثالث يوضح التحليل القياسي بين عجز الموازنة والتضخم في السودان خلال الفترة من (1990-2021م) إضافة للخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- مكي الفاضل مكي (2016م):

تتناول هذه الدراسة بالتحليل تطور أداء القطاع الخارجي والذي تحصره في ميزان المدفوعات وسعر الصرف والدين الخارجي في السودان، محاولة الربط بينه وأداء الاقتصاد خلال فترة الدراسة واهم العوامل المؤثرة على أداء القطاع الخارجي وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج إذ بلغ متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الدين الخارجي خلال فترة الدراسة نحو 45% مما يعني أن جزء كبير من هذه الديون عبارة عن فوائد مما يؤكد الشروط القاسية التي تم التعاقد بها لاسترداد معظم هذه الديون إضافة إلى الاستخدام غير الرشيد لأصل الدين، كما توصي الدراسة بالعمل على استغلال القروض الأجنبية في مشاريع ذات جدوى اقتصادية تركز على سلع الصادر وتساهم في سداد الدين الخارجي واستدامته بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة

من المبادرات الدولية والإقليمية في إعفاء الديون الخارجية للسودان(الفاضل مكي (2016).

2- **عمار محجوب ذكي (2002م):**

تناولت هذه الدراسة، الدين الخارجي في الدول العربية بالإضافة إلى السودان كحالة خاصة، وتهدف الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الدين العام الخارجي وبعض المؤشرات الاقتصادية، واهم الفرضيات اختبار العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين العام الخارجي. أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والدين العام الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة. أهم التوصيات تخفيض العجز المتنامي في الموازنة وتقليل الاقتراض وإعادة النظر في استخدامات الدين (عمار محجوب ذكي (2002م) .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام منهجية التكامل المشترك بينما اختلفت في استخدام منهجية جرانجر للسببية، بالإضافة إلى تحديد الفجوات الزمنية وقياس أثر التوازن في الأجل الطويل والقصير باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، ونموذج تصحيح الخطأ، كما أن الدراسة شملت سلسلة زمنية طويلة غطت تطورات عجز الموازنة والدين الخارجي .

المحور الأول : الإطار النظري:

عجز الموازنة:

يحدث عجز الموازنة العامة عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الإيرادات الحكومية. (التويجري، 2001م)

مفهوم عجز الموازنة:

هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في الدولة بمعنى أخر

هو قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازي سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها (زكي 2000).

أنواع العجز في الموازنة العامة:

لعجز الموازنة العامة للدولة عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1- **العجز الجاري:** يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، أي هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف إلى احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض.

2- **العجز الشامل:** هو عبارة عن توسيع مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع الكيانات الحكومية والمؤسسات والهيئات والمشروعات المملوكة للدولة بعين الاعتبار.

3- **العجز الأساسي:** يستند هذا العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة لنشاط المالي الحالي، ويهدف هذا المقياس لمعرفة مدى التحسن أو التدهور الذي مرت على المديونية الحكومية نتيجة لسياسة الميزانية الجارية، ولكن يؤخذ عليه استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية.

4- **العجز التشغيلي:** هو العجز الذي يحاول أن يقيس العجز في ظروف التضخم.

5- **العجز الهيكلي:** يظهر العجز الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد، وهو يظهر في شكل عجوزات مالية ضخمة متتالية لا تعالجها الحلول التي تتبناها الدولة لا قامة التوازن وهذا النوع أكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة.(منال عبدالله، 2000م).

تطور مفهوم عجز الموازنة في المدارس الاقتصادية:

المدرسة الكلاسيكية:

اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الكلي هدفا يجب تحقيقه في جميع الظروف أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أما الاقتراض فهو مرفوض إلا في الحالات الاستثنائية.

المدرسة الكينزية:

ويرى كينز أنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنويا ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية **(8-10سنوات)**، وانطلاقا من هذه النظرية قدم وليم بيفرج نظرية حول العجز المقصود، والتي تقول بأنه يمكن للدولة أن تحدث عجزا مقصودا في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف كالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج مع خفض ذلك عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل.

المدرسة النقدية:مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، ازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب إتباعها لتمويل العجز وعلاجه، وظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي فريدمان وتقوم على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أن السبب الرئيس لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم (إيمان غسان شحرور، 2013م).

أسباب العجزفي الموازنة العامة ويشمل الأتي:

1- إتباع بعض الدول سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان وزيادة الإصدارات النقدية.
2- الإنفاق الحكومي الضخم وخاصة في المجالات العسكرية إضافة إلى بعض السلع.
3- تدهور القوة الشرائية للنقود.
4- الزيادات فيما يخص الرواتب والأجور.
5- زيادة خدمة (فوائد) الديون العامة.
6- زيادة الإنفاق الحكومي بشكل عام **(مباني، سيارات، مكاتب).**

أثار عجز الموازنة العامة:

أولاً: أثر التمويل بالتضخم:

إن الآثار الناتجة عن التمويل بالتضخم تحدث عندما تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي وذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وعلى هذا الأساس توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي، لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات، وهذا ينجم عنة عجز في الموازنة وتمويله بإصدار جديد مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار، وعليه فإن تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية.

ثانيا: أثر القروض الخارجية :

عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج تنخفض أسعار الفائدة المحلية، و مما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة.

ولأن المتغيرات الاقتصادية الكلية متبادلة التأثير تجاه بعضها البعض، يمكن القول بأن التغيرات الثلاث السابقة تنعكس على تدهور سعر الصرف من جهة أخرى كما يلي:

1.انخفاض قيمة العملة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية بتأثير كمية النقود الزائدة.

2.انخفاض احتياطيات البلد من العملات الأجنبية نتيجة تسرب النقد الأجنبي إلى خارج البلد في ظل تزايد الواردات.

3.انخفاض أسعار الفائدة يترتب عنة ارتفاع الطلب على العملة المحلية لإتمام المعاملات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة، أما عن اثر القروض الخارجية في مشكلة عجزا لموازنة وعلاقتها بعجز ميزان المدفوعات وتوضيح العلاقة التي تنشأ في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، ينبغي التفريق بين مشتريات

الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محلياً وبين إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الأجنبية، لان السلع والخدمات التي تنتج في الخارج فإن الدولة تقوم بشرائها بعملة أجنبية لان عملتها غير قابلة للتحويل. نفترض إن لدينا عجز في الموازنة العامة للدولة وهذا العجز يمكن تمويله من خلال مصادر محلية أومن خلال مصادر خارجية، نستنتج ما يلي:

1- إن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة والناتج عن تخلف الحصيلة الضريبية المستمرة وزيادة الإنفاق العام يمكن تسويته من خلال موارد محلية مثل زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة حصيلة الضرائب.

2- إما العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن عدم كفاية العملات الأجنبية، فإن تسوية هذا العجز لابد وأن تتم من خلال الحصول على أموال خارجية (إما استثمارات أو قروض أو إعانات).

طرق علاج عجز الموازنة:

توجد رؤيتان يمكن للدولة أن تتبعها لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد وهما:

1- المنهج الانكماشي:

يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) التي تعانيه الدول النامية أنما يرجع في النهاية لوجود فائض طلب في الاقتصاد يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلى، وبهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية وتشمل خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وإضافة لزيادة الموارد المالية للدولة.

2- المنهج التوسعي:

يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا المنهج أن تحقيق التنمية الوطنية بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دوراً هاما في تحقيق التنمية دون استبعاد القطاع الخاص المنتج وإعادة توجيه هيكل الإنتاج ومسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة. (حسن الحاج، 2007م).

ثانيا: أثر القروض الخارجية :

عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج تنخفض أسعار الفائدة المحلية، و مما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة.

ولأن المتغيرات الاقتصادية الكلية متبادلة التأثير تجاه بعضها البعض، يمكن القول بأن التغيرات الثلاث السابقة تنعكس على تدهور سعر الصرف من جهة أخرى كما يلي:

1.انخفاض قيمة العملة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية بتأثير كمية النقود الزائدة.

2.انخفاض احتياطيات البلد من العملات الأجنبية نتيجة تسرب النقد الأجنبي إلى خارج البلد في ظل تزايد الواردات.

3.انخفاض أسعار الفائدة يترتب عنه ارتفاع الطلب على العملة المحلية لإتمام المعاملات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة، أما عن اثر القروض الخارجية في مشكلة عجزا لموازنة وعلاقتها بعجز ميزان المدفوعات وتوضيح العلاقة التي تنشأ في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، ينبغي التفريق بين مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محلياً وبين إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الأجنبية،لأن السلع والخدمات التي تنتج في الخارج فإن الدولة تقوم بشرائها بعملة أجنبية لأن عملتها غير قابلة للتحويل. نفترض أن لدينا عجز في الموازنة

العامة للدولة وهذا العجز يمكن تمويله من خلال مصادر محلية أومن خلال مصادر خارجية، نستنتج ما يلي:

1- إن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة والناتج عن تخلف الحصيلة الضريبية المستمرة وزيادة الإنفاق العام يمكن تسويته من خلال موارد محلية مثل زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة حصيلة الضرائب.

2- أما العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن عدم كفاية العملات الأجنبية، فإن تسوية هذا العجز لابد وأن تتم من خلال الحصول على أموال خارجية (إما استثمارات أو قروض أو إعانات).

الدين الخارجي:

تلعب القروض الأجنبية والمنح دورا مقدرا في تحريك جمود اقتصاديات الدول النامية وغالبا ما تلجأ الدول للاستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لأسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنيات التحتية وتوسيع الطاقات الإنتاجية ومعالجة مشاكل الحساب الجاري.

مفهوم الدين الخارجي:

يعرف الدين العام الخارجي بأنه تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية والإقليمية الخارجية.وأيضا هي تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج.

أثار الديون الخارجية:

منذ أن اتجهت الدول النامية إلى التنمية كهدف أساسي من أهداف سياستها الاقتصادية أحست بالحاجة إلى توفير رؤوس الأموال بجانب عناصر الإنتاج الأخرى كما واجه كثير منها عجزا في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية سواء بسبب ما تعانيه الدول من نقص في الموارد أو بسبب إحجام رؤوس الأموال من

الإقبال على الاستثمار كما تمكن القروض الدول من استيراد ما تحتاج إليه من مدخلات إنتاج.

الآثار الاقتصادية للقروض:

1- استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد سلع استهلاكية يعانيالسوق المحلي من نقص في عرضها ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلع وبالتالي مع ارتفاع أسعارها.

2- استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدلات التوظف الكامل ورفع مستوى الدخل القومي.

أثار الديون على التنمية الاقتصادية:

تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية قد أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية وذلك للأسباب الآتية:

أولا: أثر تزايد أعباء خدمة الديون.

ثانيا: تزايد أعباء خدمة الديون وأثرها في إضعاف القدرة على الاستيراد.

ثالثا: أثر تزايد أعباء الديون على معدل الادخار المحلي.

رابعا: تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي:

ينشأ الدين الخارجي من تراكم عجز الموازنة العامة للدولة فمع زيادة العجز يرتفع الدين وبالتالي سيتم توجيه جزء أكبر من موارد الدولة لدفع فوائد وأقساط الدين بدلا من الصرف على المشروعات الإنتاجية والتنموية كما أن ارتفاع الدين العام يزيد من مخاوف المستثمرين من قدرة الدولة مستقبلا على دفع خدمة هذه الديون ويؤدي إلى تراجع الثقة تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الموازنة العامة قد يوجه إلى خدمة الدين العام والخارجي وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه

وفوائده شريطة أن لا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية أما إذا كان العجز ممولا من الاقتراض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المديونية ولاسيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد بسبب احتياجاتها فتلجأ إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام.

المحور الثالث:

الدين الخارجي في السودان خلال الفترة 1990-2021م :

تعتبر الديون الخارجية من التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد السوداني ، حيث تراكمت الديون من الدول والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى، ويتضح أن رصد الدين الخارجي بلغ (45) مليار دولار بنهاية العام 2015م وهو يشمل الدين زائداً الفوائد التعاقدية المتراكمة والفوائد التأخيرية (الجزائية) كما يمثل متوسط نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2015م ما يعادل 159% مقارنة بالمعيار الدولي لاستدامة الدين الخارجي 30% وتشير التجارب إلى أنه كلما كان الاقتصاد مثقلاً بالديون سواء الداخلية أو الخارجية فإن ذلك يؤثر عليه سلباً، وهذا المبلغ من الديون وتراكم فوائده عبر السنين يدل على أن المبالغ التي تمت استدانتها لم توظف في تطوير القطاعات الإنتاجية وإنشاء البنيات الأساسية المرتبطة بها، وبالنظر إلى المؤسسات التي تم إنشاؤها عبر الاستدانة من الخارج يتضح أن معظمها أما متوقف عن العمل أو ذات عائد اقتصادي ضعيف والدليل على ذلك أن الديون تراكمت بسبب عدم مقدرة تلك المؤسسات على الإنتاج وتمكنها من سداد تلك الديون في التواريخ المحددة (DUR Date).

ويلاحظ أن متوسط أصل الدين إلى إجمالي الدين خلال الفترة 1993- 2015م بلغ نحو 45% مما يعني أن نسبة كبيرة من هذه الديون عبارة عن فوائد مما يؤكد الشروط القاسية التي تم التعاقد بها لاستيراد معظم هذه الديون، إضافة إلى أن الديون الخارجية تمثل تراكم لمديونيات منذ السبعينيات تم تخصيصها لمشروعات غير مدروسة فنياً واقتصادياً بصورة كافية بما يعين على توليد موارد مالية تعين الدولة في

سداد تلك الالتزامات الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج وتراكم أقساط الديون المستحقة والفوائد وبالتالي تنامي الاختلالات في ميزان المدفوعات. أصبح الدين الخارجي عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد وأثر سلباً على تعامل المنظمات والجهات الدولية المانحة مع الاقتصاد السوداني وخاصة فيما يتعلق بعجز ميزان المدفوعات (الفاضل مكي، مرجع سابق 26) وخلال الستة سنوات الأخيرة 2015 -2021م ازدادت الديون وأعباؤها الأمر الذي شكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوداني .

عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في السودان 1990-2021م :

ظل الاتجاه العام لعجز الموازنة والدين الخارجي في السودان في حالة زيادة بالرغم من التذبذب ارتفاعا وانخفاضا منذ بداية فترة الدراسة، حيث سجل الدين الخارجي في بداية التسعينيات 16 مليون ج في عام 1992م بينما كان في عام 1990م 15 مليون ج، وأيضا ارتفع عجز الموازنة إلى 33.7 مليون ج في عام 1992 بينما كان في عام 1991م 2.2 مليون ج ، وظل الدين الخارجي في حالة زيادة مستمرة نسبة إلى الزيادة في أعباء الدين المتمثلة في الفوائد والجزاءات، فسجل الدين الخارجي في خلال الفترة (1996-2000) على التوالي (19.35،19.45، 20.483، 20.546، 20.521) مليون ج، بينما سجل عجز الموازنة خلال تلك الأعوام (210، 218، 138، 218، 182) مليون ج على التوالي، وظهر من خلال البيانات الارتفاع في عجز الموازنة وصاحبه ارتفاع في الدين الخارجي.

وفي السنوات الأولى من إنتاج البترول ظل عجز الموازنة متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع والدين الخارجي مواصلا في الارتفاع وذلك لعدم توجيه خدمة الدين إلى المشاريع الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي فظل اعتماد الموازنة على البترول مما ساهم في تفاقم العجز نسبة إلى الزيادة في الإنفاق العام، حيث ارتفع عجز الموازنة في عام 2005م إلى 1663مليون ج بينما كان في عام 2000م (182) مليون ج، بينما ارتفع الدين الخارجي في عام 2005م إلى 27مليون جنيه بينما كان في عام 2000م (20.52) مليون ج، ونسبة إلى ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008 م وأثارها على

اقتصاديات الدول النامية وخاصة السودان حيث ارتفع عجز الموازنة في بداية الأزمة فسجل خلال الفترة (2008-2010).

(127.707، 4895.5، 75860) على التوالي، بينما سجل الدين الخارجي خلال تلك السنوات (33.542، 35.687، 37.800)، وبعد انفصال الجنوب في عام 2011م وخروج صادر النفط من الموازنة سجل عجز الموازنة ارتفاعا ملحوظا بلغ (942601) مليون ج، وسجل أعلى قيم في نهاية الدراسة عام 2016م حيث بلغ 11243.9 مليون ج بينما كان في عام 2015م 6976.4، بينما سجل الدين الخارجي في نهاية فترة الدراسة 45.4 مليون ج، توالى عجز الموازنة العامة في الأعوام التالية 2017، 2018، 2019، 2020 حتى بلغ 198.204 بنهاية العام 2020م وأيضاً ارتفعت الديون الخارجية بفوائدها حتى بلغت في 2020م مليار دولار (تقارير بنك السودان لسنوات مختلفة).

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية:

توصيف النموذج:

توصيف النموذج أو تعيين النموذج هو تعريف متغيرات النموذج وصياغة العلاقات الاقتصادية في صوره رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق الإحصائية. (السيفو، 2010م).

أول واهم خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية هي توصيف النموذج، ويعني التوصيف التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة ويشتمل التوصيف على الخطوات التالية: (طارق محمد الرشيد، 2005م).

أولا: تحديد المتغيرات:

عجز الموازنة $\equiv \beta d$

الدين الخارجي $\equiv ED$

ثانيا: مرحلة تحديد الشكل الرياضي:

$$BD = \alpha + \beta 1 ED + \mu \text{--------(1)}$$

$$ED = \alpha 2 + \beta 2\ \beta D + \mu 2 \text{ ----------(2}$$

ثالثا: تحديد قيم وإشارات المعالم وفق النظرية الاقتصادية:

معادلة عجز الموازنة والدين الخارجي:

α= يتوقع أن تكون إشارة الثابت في معادلة عجز الموازنة موجبة وذلك حسب النظرية الاقتصادية

β =يتوقع ان تكون إشارة معلمة الدين الخارجي موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي وذلك حسب النظرية.

المعادلة الثانية:

لمعرفة اتجاه العلاقة السببية من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة، يتوقع أن تكون إشارات المعالم في المعادلة الثانية على النحو التالي:

$\alpha 2$ = يتوقع أن تكون إشارة الثابت في معادلة الدين الخارجي موجبة وذلك حسب منطوق النظرية الاقتصادية.

$\beta 2$ = يتوقع أن تكون إشارة معلمة عجز الموازنة في معادلة الدين موجبة وذلك حسب منطوق النظرية الاقتصادية.

في معادلة عجز الموازنة إشارة الدين الخارجي موجبة وفق النظرية الاقتصادية أي كلما زاد الدين الخارجي زاد عجز الموازنة العلاقة طردية وإشارة عجز الموازنة في السنة السابقة الإشارة موجبة العلاقة طردية زيادة عجز الموازنة في السنة السابقة يزيد العجز في السنة الحالية.

رابعا: اختبارات سكون السلسلة:

تعتبر عملية الفحص أولى خطوات تحليل البيانات وخاصة إذا كانت بيانات سلسلة زمنية وقد أوضحت العديد من الدراسات أن اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي أنها تحتوي على جزر الوحدة ويؤدي وجود جزر الوحدة إلى انحدار زائف ومشاكل في التحليل لذا لابد من إجراء اختبار استقرار السلاسل (STOCK and Waston 1989)

الزمنية أو ما يسمى سكون السلسلة.

يمكن توضيح اختبارات السكون من خلال اختبار (ديكي فوللر).

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر):

المتغير	الاستقرار	القيمة المحسوبة عند 5%	القيمة الجدولية عند مستوى 5%
عجز الموازنة	الفرق الأول	-4.283713	-2.998064
الدين	الفرق الأول	-3.501837	-2.986225

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج e-veiws 9

ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة والتي تشمل عجز الموازنة (BD) والدين الخارجي (ED) ويتضح من الجدول أن السلاسل الزمنية لمتغير عجز الموازنة والدين الخارجي غير ساكنة في مستوياتها حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (T) باستخدام اختبار (ADF) اقل من القيم الجدولية مما يعني أنها غير معنوية إحصائيا ،وعلية فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون متغيري عجز الموازنة والدين الخارجي في المستوى.

إلا أنه عند احتساب الفروق الأولى للمتغيرين تبين أنها تصبح معنوية مما يعنى إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرين في المستوى واحتوائهما على جزر الوحدة واستقرارهما في الفرق الأول.

التكامل المشترك:

عند استخدام سلاسل زمنية غير ساكنة في تقدير معادلة الانحدار فإن الانحدار يكون زائفا، إلا أن ذلك لا يتحقق إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك ويعرف التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين بأن التقلبات في إحدى هاتين السلسلتين يؤدي إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، بمعنى أنه إذا تم اختبارهما كمجموعة نجد أن هنالك علاقة خطية بينهما يمكن أن تكون ساكنة ومستقرة، وهذا

يعني أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة لها علاقة توازنيه في الأجل الطويل على الرغم من اختلالها في الأجل القصير، (طارق الرشيد، 2005م).

عند استخدام سلسلة زمنية غير ساكنة في تقدير الانحدار يكون زائفا إلا إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك.

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسون –جويلز – للتكامل المشترك.

المتغيرات	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة إحصائية L R	التحليل
عجز الموازنة	15.49471	16.00225	*None
الدين العام الخارجي	3.841466	0.392999	At most

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة باستخدام E-views 9.

ومن خلال الجدول رقم (2) وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين عجز الموازنة والدين الخارجي كما هو موضح في الجدول رقم (2) حيث تشير النتائج في ظل الأثر (trace) والقيمة العظمى (maximal) عند مستوى 5 % إلى رفض فرضية العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجهة تكامل مشترك واحد، حيث أن القيم المحسوبة لنسبة الإمكانية LR تساوي (16.00225) تزيد عن القيمة الحرجة (15.49471) مما يعني قبول الفرض البديل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرات مما يعني أن النتائج التي سيتحصل عليها سوف تكون جيدة وغير متحيزة، ويعني ذلك أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين عجز الموازنة والدين الخارجي .

نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك ووجود اتجاه واحد للتكامل تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج متجه الانحدار الذاتي.

جدول رقم (3) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates		
D(ED)	D(BD)	**Eror correction**
-0.000176	-0.821582	
(0.00020)	(0.20244)	
[-0.87438]	[-4.05837]	

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام E-views 9.

بالنظر إلى النتائج في الجدول رقم (3) تبين أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح في معادلة عجز الموازنة سالبة إذ بلغت (- 821582) وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الدين الخارجي، كما أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الدين الخارجي كانت معنوية إذ بلغت (0.00020) فهذا يعني وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد.

الفجوات الزمنية:

لابد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة بحيث تتضمن التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج الاختبارات لعدد فترات التباطؤ ولقد أشارت نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما هو موضح في الجدول (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفجوات الزمنية

المتغير	الفجوة	FPE	AIC	SC
عجز الموازنة	0	2.59e+08	25.04670	25.14421
والدين	1	2846075.	20.53488	20.82741
الخارجي	2	2138402.*	20.24039*	20.72794*

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة باستخدام E-views 9.

- FPE Final prediction error
- SC Schwarz criterion
- AIC Akaik information criterion

ويتضح من الجدول (4) أن الفجوة الزمنية المناسبة لمتغير عجز الموازنة والدين الخارجي هي الفجوة الثانية حيث هي أقل قيمة لمقياس (AIC) وتساوي (20.24039) وأقل قيمة لخطأ التوقع النهائي.

العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار جرانجر للسببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ED does not Granger Cause BD	25	9.91671	0.0010
BD does not Granger Cause ED		0.54400	0.5888

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة باستخدام E-views 9.

نتائج اختبار السببية:

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول رقم (5) إلى أن إحصائية F بلغت (9.91671) باحتمال قدره (0.0010) فإننا نقبل فرضية أن التغير في الدين الخارجي يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات في عجز الموازنة، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة إلى الدين الخارجي فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في عجز الموازنة لا يسبب تغيرات في الدين الخارجي حيث أن إحصائية F بلغت (0.54400) باحتمال (0.5888)، لذا فإننا لا نقبل فرضية أن التغير في عجز الموازنة يسبب تغيرات في الدين الخارجي، أي انه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة.

الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة:

اختبارات الحدود:

من خلال بيانات اختبار الحدود والتي بينت قيمة إحصائية (F) تساوي (8.211484)وهي أكبر من قيمة الحد (B1) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن فرضية العدم تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل لا تفسر المتغير التابع، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأن هنالك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع.

نموذج تصحيح الخطأ:

من خلال اختبار نموذج تصحيح الخطأ في معادلة نموذج (ARDL)، فإن حد تصحيح الخطأ إشارته سالبة ومعنوية، أي أن الشرط الكافي واللازم متحققين، وأن 67% من أخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. **معادلة الأجل الطويل:**

من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة اتضح أن معلمة المتغير الدين الخارجي موجبة ومعنوية أي أن العلاقة طردية بين عجز الموازنة والدين الخارجي.

اختبار مشاكل القياس:

مشكلة الارتباط الذاتي:

من خلال اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للخطأ (LM نجد أن إحصائية (F) غير معنوية وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للخطأ.

مشكلة اختلاف التباين:

من خلال اختبار (Breusch pagan godfry) لاختبار تباين الخطأ وبما أن إحصائية (f) غير معنوية فإنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين.

النتائج:

1- بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، إلا أنها مستقره في الفروق الأولى.

2- دلت اختبارات نموذج تصحيح الخطأ على أن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة حيث أن الانحراف الفعلي لعجز الموازنة عن التوازن يصحح كل سنة 82%.

3- توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة.

4- اتضح من خلال نتائج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة أن الدين الخارجي يؤثر على عجز الموازنة في الأجلين الطويل والقصير ومن خلال اختبار الحدود اتضح بأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

كما اتضح من خلال النتائج أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء وأن تباين الخطأ متجانس وأن المقدرات ثابتة عبر الزمن.

التوصيات:

1- الديون الخارجية يجب أن توجه إلى تشجيع الإنتاج المحلي للمساهمة في تخفيض عجز الموازنة.

2- الدين الخارجي يجب أن يوجه في مجال المشروعات الإنتاجية حتى تساهم في تخفيض عجز الموازنة.

3- خلق اتفاقيات مع الدول المدينة للوصول إلى حلول لإعفاء الديون الخارجية.

4- العمل على استلام الديون الخارجية في شكل مدخلات بصورة فعلية في العملية الإنتاجية .

5- العمل على خروج السودان من العزلة الدولية حتى تتم الاستفادة من فرص إعفاء الديون والمساعدات الدولية للدول المتعثرة في سداد ديونها.

المصادروالمراجع:

1- إيمان غسان شحرور (2013م) عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية ، بحوث اقتصادية عربية ، سوريا، العدد 63 -64.

2- وليد إسماعيل السيفو، (2010م) أساسيات الطرق الإحصائية للأعمال، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن.

3- مكي الفاضل مكي (2016)، تطور أداء القطاع الخارجي في السودان خلال الفترة (1992-2015)، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 82 ص 20.

4- منال عبد الله (2011م) العجز في الموازنة العامة وأثرها، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، اليمن.

5- رمزي زكي (2000) انفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

6- حسن الحاج (2007م)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

7- حمد عبدالعزيز حمد التويجري (2000) العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السودانية دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية،جامعة الملك عبدالعزيز مركز النشر العلمي.

8- عمار محجوب ذكي (2002م)، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

9- طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود (2012)، دور الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف، دراسة نشرت في مجلة الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 12، السودان.

10-التقارير السنوية لبنك السودان (1990-2020م).